

احقر في الاسعوي وورثه اعلم اي دليل هم بهم هذا التخييل ووقالهم هذا التلخيص
 وضربهم من واضحات الدين الذي تخرجه المصنفين المذاهب غفرا بما ارحم الراحمين
واذا نظرت لم تجد لاسم التخصيص بوجوه التخصيل الطويل
 الرخيص لكنه عتوبه في سبب التخصيص لما لا يحصى **واول** من نشروا
 هذه المسألة وتوابعها احمد بن ابي داود بن خياط المعتزلة واحمد بن حنبل
 بن خياط الجعفيين ولا شك ان في صلاح مفاهيمهما في ابناء الامر وبعد
 قيام التعيين في الامسالة ولا تغني في بني عري الى معروف بخير ليس
 عليك بالكفاية والشك في ترك الرعوى والتخصيص لما يعنى مما يعنى في
 الامور المتكافئة على الهوى ونشر امور المحرفات **فان قلت**
 لما لم يرد في مسالة المتكلم مطلقا ان في مسالة الفان خاصة **قلت**
 الحق ان حال المتكلم التي فارق بها من ليس في كلامه ملكة ليست هي الفرض
 المطلقة بل الخاصة منها كما قالت المعتزلة **وهذا الطلاق** الكلام على التخصيص
 كاطلاقه باعتبار ما يصد عن المصنف بملكه الملكة او هو مجاز كالفاصل
 مثلا لفاصل على الفعل يحتاج الى اللغز والذكي عند انه مجاز والحكم
 اللغز كالمكافؤون **واما الاصطلاح** فلا يعنى به ومع هذا فهو محتمل
 من الفعوى الالهة بانه من عليه تسمية بالله تعالى ملكة في الوجود عند
 اطلاق العقاب في ذكره ومن يتوقف على الوجود لم يعرفه به في الحقيقة والمجاز
 وهذا الحكم مخصوص بهما يتفق الجميع على المدح لما يادون الالهام انهما
 عنه القوي في الاول فالق عدم جواز الاطلاق ولا يوجب ذلك الالهام الصادق
 عنه القول ودرعوى الالهام عن باطنه عن الالهام فلينا على موارد كلامهم
 طالب الحق **واما الفان** فهو الذي وصفه الله تعالى بانه سمع المتكلم
 وبالمنشأ به والائصال وتوهم العوج ويكونه عربيا واذا ابان ببيتا حنبل
 ذلك بصفته وذكر كلمة لا معنى لها في صفته الباربي تعالى نفسه **فانما**
 احداثه وصفه لثبوتها او لثبوتها في غير ما توفى او غير ما توفى فهو بدعتنا عنها
 بما توفى من الفان وان كان في الفان من منكم في الاشارة الى المعتزلة **قلت**
 انفقوا على وصف القوي بمخولف كما تقدم **وقال** تصحيا على اطلاق الفان على
 القول فلا تساعدهم على اطلاق مخولف لما ذكرنا **فان قلت**

ما الذي جعلهم على هذا التطويل قد قدم الى حدتها عليهم فيه التوكيد والتضليل
 مع انقاصهم على المنكح قد فارق من ليس بملكهم مع الضامهما بالفرض التي تحل
 المعتزلة الصام الفولي من انما **قلت** وجه الاختلاف لظهور
 هذه الحكمة التي انقضى عنها بصد عن هذا الكلام امست بقلة في غير الفرض ام لا
فقلت المعتزلة ليس ستمت لاهلها من وجهه بصد استقالة اللجان
 والخارج والركن فان من له ملكة الكفاية فقد اشترطه في كون ليس له
 ذلك في مطلق الفرض ومع هذا ليس ملكة الكفاية تمت استقالة الفان والى
 فقال الكفاية **م** في وعاء على الخلق لان معنى ذلك الخلق او جزمه في ذلك
 يقتضيه ذلك في الخلق او صار في العرف انه حتى لا يطاق على فعل العبد في خلاف
 بيقين **وختلقت** ان معنى الفرض ما يكون به اخراج النبي الموعود
 الى الوجود بالانفاق وهذه الحقيقة صادقة على ما يصد عن الملكات الحاصلة
 فيقال كتب وخطا في كتابه ونفيل قد نزل ذلك **واما الاشاعة** في قول
 على ثبوت القدر المتفق عليه ولم يرد في ذلك خاصة كما فعلت المعتزلة
 فنظر في اسم له فوجدوا العوب قد اطلقوا على الملكات ما يطلق على ما يصد
 عن المتشبه بها فقالوا انك لا تكلم الا اعتبارا من حيث نظرنا في صدق الله تعالى
 وحذرنا الخلق وسائر اوصافها من حيث استعملنا على الصفة التي تسمى في
 على ذلك ما فوجوا حتى بلغ الخلال انهم لم يسمعوا قوله تعالى حتى يسمع كلام الله
 قال بعضهم القدم **سئو** **قلت** **الحداثة** وهذا هو الذي تسميه المعتزلة
 محرفا اعني التوكيد واستنبطه من الاشاعة ذلك في قولها هذا خلاف الضم ورسخ
 كما يصح ان يكون ذهب الاشعري في اخر قوليه ذلك سبكي وغيرهم الى ان الصفة
 النفسية مستوحاة وهو ناظر الى ما تحرك عن الاشعري ان الله تعالى مذكر لجميع
 العوالم **هذا وقد رجوت** ان يكون هذا التخصيص في اطلاقه على جنس هذه
 المسألة التي صارت شبهة الدنيا هلكك الناس مع عدم المتأخر في حقيقتها
 وهي اوضح من الواضح ولا يصح لذي عيبين من الصريح الذي ولعوا ذلك ليس عليك
 اختيارا لهم في غير هار كما على الصالح ان يسموا النبي ابيك والارهاق في شمسك
رجعت الى الكلام في مطلق
 الصفة **قال المحقق** ان في ذلك العبد من الله تعالى في شرح العمدة في شرح